القوة القاهرة- كورونا وأثرها علي العقود الممتدة في القانون المصري والنظام السعودي

أ.د. عبد الحكيم مصطفي عبد الرحمن

(ISSN: 2537 - 0758)

القوة القاهرة– كورونا وأثرها علي العقود الممتدة في القانون المصري والنظام السعودي

أ.د. عبد الحكيم مصطفي عبد الرحمن

تمهيد:

يواجه العالم أجمع مصيراً مشتركاً من الألم والمعاناة والخوف من جائحة تحتاج العالم ذلك الفيروس الذى أطلق عليه اسم الفيروس التاجى الذي يصيب الجهاز التنفسى في الإنسان.

وتبدو خطورة هذا الفيروس من عدة جوانب هي:

- أنه فيروس جديد غير معروف من حيث كيفية مقاومته.
- أنه سريع الانتشار ومعدى ينتقل بالرزاز، وبالتالي قد يصيب الألف نتيجة إصابة شخص واحد مخالط لهم.
- لم تفلح كل أنواع الأدوية والعقاقير الموجودة في العالم في القضاء علي هذا المرض.
- أصاب إقتصاد دول العالم بالشلل وذلك نتيجة الحظر لكل أنواع النشاط وإجبار المواطنين على البقاء في منازلهم مما أصاب كل قطاعات النشاط الإقتصادى بالشلل وعدم الإنتاجية.

وزاد من الأعباء الواقعة على الأفراد وأطراف الروابط التعاقدية وعطل تنفيذ عقود التوريد وعقود الخدمات وعقود الإجارة وعقود العمل.

لذلك يكون من المهم أن نبحث التكييف القانوني لهذا الحادث الجلل لمعرفة التكييف القانوني الصحيح له هل يصدق عليه وصف القوة القاهرة أم يقف عنده كونه حادث طارئ غير متوقع لكنه ممكن الدفع مما يطلق عليه "نظرية الظروف الطارئة".

وفى جميع الأحوال، فإننا بناء على الوصف القانوني الصحيح، نستطيع أن نحكم علي يؤدي ذلك إلى الإعفاء من الإلتزام أو وقف تنفيذه، إذا كان هذا التنفيذ مرهقاً للمدين.

ونعالج ذلك، في إطار التشريع السعودي، خاصة كما سوف ترى أن الدولة السعودية قد واجهت الأزمة بمسئولية كاملة بدأت بحظر التجمعات والصلاة في المساجد بما في ذلك وقف العمرة والحج بالأماكن المقدسة. وصولاً إلى الحظر الكامل.

بناء على ذلك نقسم هذا المبحث إلي:

مبحثين:

المبحث الأول: التكييف القانوني لجائحة كورونا كوفيد– ١٩ بين نظرية الظروف الطارئة أم القوة القاهرة.

المبحث الثاني: تأثير هذا الحادث الفجائي علي تنفيذ العقود الممتدة في القانون السعودي والشريعة الإسلامية.

المبحث الأول
التكييف القانوني لجائحة كورونا
بين الظروف الطارئة أم القوة القاهرة

الواقع أن العقد يلزم أطرافه بموجب مبدأ العقد شريعة المتعاقدين أو أن العقد قانون الأطراف، ومن ثم يلتزم كل طرف متعاقد بأن ينفذ الإلتزام الواقع عليه بحسن نية وأن يكون التنفيذ كاملاً وفقاً لما إتفق عليه الأطراف وأن يتم هذا التنفيذ خلال المدة التي إتفق عليها الطرفان.

وهذه هي القوة الملزمة للعقد أو الأثر التنفيذي للعقد، والذى يوجب تنفيذ الإلتزام، فإذا لم يقم المتعاقد بذلك جاز إلزامه بهذا التنفيذ، وإذا كان التنفيذ معيباً بجواز التنفيذ على حساب المدين بواسطة الغير وإذا كان الإلتزام له طابع شخصي فإن الإجبار علي التنفيذ يجوز أن يتم من خلال الغرامة التهديدية لإجبار المدين علي التنفيذ، فإذا رفض فلا مناص من التنفيذ بمقابل وليس التنفيذ العينى حفاظاً على حرية المدين.

(ISSN: 2537 - 0758)

ولكن القوة الملزمة للعقد تفترض ثبات الظروف التي تم فيها التعاقد وإلا يتعرض المدين لحادث غير متوقع قد يجعل تنفيذ الإلتزام التعاقدي مرهقاً أو قد يجعل هذا التنفيذ مستحيلاً[١].

تجدر الإشارة إلى أن ثير عارض تنفيذ الإلتزام التعاقدي يفترض أننا بصدد عقد ممتد التنفيذ أي من عقود المدة أو العقود الزمنية أو العقود التي يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً مثل عقود الإجارة خاصة إيجارات المساكن وإيجارات المحال التجارية، عقود توريد السلع وعقود توريد الخدمات وعقود العمل.

وإزاء تعرض الكرة الأرضية لوباء كورونا COFID-19.

هذا الوباء الذى يهدد البشرية دون تمييز بين عرض وآخر، دون تمييز بين دول متقدمة ودول نامية، أو بين دول فنية ودول فقيرة، إذ أن جبروته هدد كل القوى وأزال مفاهيم القوى العظمى، التي ظهرت أقل حجماً وضألة في مواجهة هذا الحادث المميت، ولجأت في مواجهته إلى إجراءات- مجرد إجراءات وقائية. ليشهد العالم كله ويقر بأنه مازال:

- عالم ضعيف.
- عالم يفتقد إلى عوامل القوة الحقيقة وهى قوة العلم والبحث.
- هذا العالم يفتقد إلى التضامن الحقيقى، وبدا التنظيم الدولى والتنظيم الإقليمى أوهن من بيت العنكبوت.

وكشف هذا الوباء عن:

- ذاتية سلوك الدول وأنانيتها إذ:

أغلقت كل دولة حدودها دون تفكير في مصير الدول الأخرى- لجأت بعض الدول إلى أساليب من القرصنة والبلطجة الدولية بالاستيلاء على شحنات المواد الطبية الموجهة لدول أخرى. وحتى لا نخرج عن موضوع بحثنا، نؤكد أن هذا الحادث سيغير مفاهيم النظام القانوني الدولى، بل لسوف تكون له تأثيرات كبيرة على مفاهيم التضامن

[١] د. محمد محى الدين إبراهيم سليم نظرية الظروف الطارئة بين القانون المدنى والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص ٩.

الدولى، وأنماط القوة الحاكمة للعالم وإنهاء روابط القانون الدولى وإستبدالها بقواعد جديدة. وهذا الفيروس يرتبط بعائلة الفيروسات المسببة لمرض المتلازمة التنفسية الحادة المهلكة (سارز).

وينتقل هذا المرض بالرزاز الصادر عن الشخص المصاب الذى ينشأ عن السعال أو العطس وملامسة الأسطح الملوثة بالفيروس وهذا الفيروس يؤدى إلى تدمير الرئتين، وفشل الجهاز التنفسى ومن ثم موت المريض.

إن وجود مرضى أمر طبيعى في أي مجتمع ولكن أن يكون المرض وبائياً أي سريع للإنتشار ينتقل من المريض حامل الفيروس ولو كان سلبياً يؤدى إلى انتشار العدوى بين الآلاف بل الملايين من الأشخاص، دون أن تملك الأذرع الطبية للدولة من:

- وقف هذا الإنتشار.
- معالجة المرضى.
- تطعيم غير المصابين، وجعلهم قادرين على مقاومة المرض.
- عدد المصابين يتجاوز حاجز الثلاثة ملايين على مستوى العالم وأكثر من ربع مليون حالة وفاة على مستوى العالم.

والواقع أن هذا الوباء يشبه الأنفلونزا الأسبانية التي واجهت العالم سنة ١٩١٨ وقضت على خمسين مليون نفس بشرية.

- وليس هناك تحصين ضد هذا المرض، وكل شخص في العالم يمكن أن يصاب به[٢].

ورغم ضبابية المعلومات حول مصدر هذا الوباء، إلا أن المؤكد أنه موجود سواء تم تخليقه من خلال أساليب الحرب البيولوجية القذرة أو كان طبيعياً، وهو أمر مشكوك فيه إلى حد كبير. **وإزاء الخطر الذى يعيشه العالم، وتواجه فيه كل دولة مصيرها بنفسها حيث:**

- تم بإغلاق الحدود مع الدول الأخرى.
- وقف جميع أشكال النقل بين الدول خاصة رحلات الطيران.

(2) Les dangers du corona virus: 17-4-2020 santé, www.journal des femmes. Fr.

(ISSN: 2537 - 0758)

- الخوف والتوجس في كل دولة، وعدم وجود دواء طبى متفق عليه حتى الآن أو لقاح عالمى.

نجد أنه من الضرورى أن نحدد الوصف القانوني لهذا الوباء في إطار النظرية العامة للإلتزام.

لذلك نبحث في

المطلب الأول: نظرية الظروف الطارئة.

المطلب الثاني: نظرية القوة القاهرة.

المطلب الأول

هل جائحة كورونا ظرف طارئ

أشرنا أن العقد شريعة المتعاقدين وأنه وجد لينفذ ولكن هذا التنفيذ يحتاج أن يتم في ظروف طبيعية لا تعترضها حوادث طارئة تخل بالتوازن التعاقدى، ذلك أن العقد هو قانون الأطراف لا يجوز لأحدهما الإنفراد بتدويله أو نقضه.

وإذا اعترض حادث أو عارض يعيق هذا التنفيذ مما يطلق عليه في الفقه الإنجليزى hardship أو حادث طارئ غير متوقع يخل بالتوازن التعاقدى أي توازن أداءات والتزامات المتعاقدين بحيث لا يثرى طرف على حساب الآخر، فإن المشرع أوجب أن يراعى هذا الظرف الطارئ كما نص عليه صراحة في المادة ١٤٧ من القانون المدنى المصرى.

إذ نص على أن: "١- العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون.

٢- ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يكن مستحيلاً، صار مرهقاً للمدين، بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك"[٣].

[٣] مجموعة القوانين المصرية، القانون المدنى، دار الفكر العربي، ص٢٥.

وقد أشار المشرع السعودى إلى هذه الظروف الطارئة في نظام العمل السعودى المادة ٧٤ والمادة ٢٨ من نظام الاستثمار التعدينى والمادة ١٨ من نظام الطيران المدنى والمواد ٢٠، ٢١، ٢٢ من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمادة ٢٧ من نظام المواد الهيدرولوجونية والمادة ٣١ لنظام الإفلاس والمادة ١٦٢ و١٧١ من النظام البحرى التجارى.

وقد نصت المادة ٧٤ من قانون العمل على القوة القاهرة صراحة كسبب لإلغاء عقد العمل ولكنها تكلمت عن إغلاق المنشأة سواء كان الأغلاق بشكل كامل أو نهائي، ما يمكن تفسيره على أنه يدخل في الظروف الطارئة.

ذلك أن المشرع السعودى يستند في تنظيم العقود إلى المذهب الحنبلى وهو مذهب عملى واقعى، ولم يتم تقنين قواعد عامة مكتوبة لتنظيم العقود كنظرية عامة حتى الآن.

وأيا ما كان الأمر، فإن نصوص القانون المدنى المصرى اعتبرت مصدراً تاريخياً لكل القوانين العربية، كما أن فقه العلامة السنهورى في القانون المدنى كانت مرجعاً لكل القضاة في الدول العربية، لذلك نستطيع أن نقرر أن القانون السعودى يعرض نظرية الظروف الطارئة خاصة بالاستناد إلى المبدأ الشرعى "لا ضرر ولا ضرار" وهو أصل من أصول الفقه الإسلامي.

شروط النظرية:

تفترض نظرية الظروف الطارئة وجود عقد يتراضى تنفيذه، وعند حلول أجل التنفيذ أو أثناء التنفيذ تكون الظروف قد تغيرت فجائياً لم يكن متوقعاً وقت العقد، بحيث يصبح الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه مرهقاً للمدين، بحيث يؤدى إجباره عليه إلى إفلاسه أو الحاق خسارة فادحة به، تخرج عن الحدود المألوفة[٤].

إذن، نظرية الظروف الطارئة هي حادث عام إستثنائى لاحق على تكوين العقد، غير متوقع الحصول عند إبرام العقد يترتب عليه اختلال في الالتزامات الواقعة على

[٤] د. حمون أنيسة، بوزيد لويزة، حدود القوة الملزمة للعقد، الظرف الطارئ، الشرط التعسفى، جامعة مولود معمرى، تيزى وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص١٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

الطرفين والمنافع المترتب عليه في عقد يمتد تنفيذه من حيث الزمن، ويصبح تنفيذه المدين لإلتزامه كما أوجبه العقد مرهقاً للمدين، ويهدد بخسارة فادحة.

وقد عرف العلامة عبد الرازق السنهورى نظرية الظروف الطارئة على أنها عقد يتراضى وقت تنفيذه إلى أجل أو آجال كعقد توريد ويحل أجل التنفيذ فغذا بالظروف الاقتصادية التي كان توازن العقد يقوم عليها وقت تكوينه قد تغيرت تغيراً فجائياً لحادث لم يكن في الحسبان، فيختل التوازن الإقتصادى للعقد اختلالاً خطيراً[٥].

وقد أدخلت نظرية الظروف الطارئة إلى القانون الفرنسي على إثر حكم مجلس الدولة بتعديل إلتزامات مورد الغاز لإضائة المنازل والتدفئة والذى ارتفعت أسعاره بشكل مرهق نتيجة للحرب العالمية الأولى مما ألحق خسائر فادحة بالشركة الموردة[٦].

وقد تم استخلاص شروط هذه النظرية لتنحصر في شرطين:

١- حادث فجائى غير متوقع.

٢- حادث فجائى مؤقت يمكن دفعه بصعوبة وخسارة كبيرة.

أولاً- الحادث الفجائى:-

الحادث الفجائى: هو فعل يقع خارج الرابطة التعاقدية لا ينسب إلى أحد المتعاقدين قد يكون من فعل الإنسان كالحرب أو من فعل الطبيعة كالظروف المناخية القاسية كالأمطار الشديدة غير المتوقعة أو كجائحة كورونا المستجدة.

إذن، نحن بصدد فعل مادى لا دخل لإرادة المتعاقدين به هذا الفعل لم يكن موجداً وقت التعاقد، هذا الفعل فجائى، بمعنى أنه لم يكن موجوداً وقت التعاقد، كما أنه يخل بالتوازن التعاقدى القائم وقت العقد بين إلتزامات المتعاقدين، ذلك أن قانون العقد هو قانون المتساوين يقوم على تبادل الحقوق والإلتزامات بشكل عادل وشكل متوازن، ويقصد بهذا التوازن التوازن التقريبى وليس التوازن المتطابق، ولا يشترط فيه المساواة الكاملة

---

[٥] د. عبد الرازق السنهورى، الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد، نظرية الظروف الطارئة بوجه عام، ج١، ط٣، الجديدة، منشورات الحلبى الحقوقية، لبنان، ص٧٠٥.

[٦] حكم مجلس الدولة

CE, Compagnie générale d'éclairage de Bordeaux, n° 59928.

ولكن يجب أن لا يوجد إختلال في هذا التوازن يجعل إلتزامات أحد الطرفين غير محتملة، أثناء تنفيذ العقد.

وهذا يعنى أن هناك شرط موجبه إستمرار الظروف والبيئة التي أبرم فيها العقد لما بعد إبرام العقد طوال مرحلة التنفيذ، فإذا إختل هذا التوازن، لم يعد العقد عادلاً.

ولم يعد هناك التوازن الموضوعى الذى يتمثل في التعادل بين قيمة الأداءات المتقابلة، ويتطلب ذلك تدخل القاضي لإعادة التوازن الإقتصادى للعقد(٧).

وهذا يعنى أن تنفيذ العقد مرتبط ببقاء الأمور على ما هي عليه وإلا جاز النظر في أداءات العقد.

إذن، يجوز لطرفى العقد طلب إعادة النظر في إلتزامات العقد إذا تغيرت ظروف إبرام العقد عن ظروف تنفيذه بحيث تجعل إلتزام المدين مرهقاً، ويصبح التوازن الإقتصادى للعقد غير قائم(٨).

وتقر الشريعة الأخذ بضرورة التوازن التعاقدى ودرء المخاطر وتقديم المنافع وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، إذ نستطيع الأخذ بهذه النظرية باعتبارها ذات أصول شرعية مقبولة(٩).

الشرط الثانى: **حادث فجائى مؤقت يجعل تنفيذ التزام أحد المتعاقدين أو كليهما مرهقا**:

الواقع أن أهم ما يميزه نظرية الظروف الطارئة هي أن الحادث الطارئ ليس مستمراً طوال الوقت، إنما محدود بوقت معين، كما أن هذا الحادث لا يجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلاً بحيث يصبح قوة قاهرة ولكن يؤثر فقط على كيفية تنفيذ الإلتزام، بحيث أن تنفيذ هذا الإلتزام لا يكون طبيعياً ولا مستحيلاً ولكن يكون ممكناً ولكن بارهاق شديد للمدين.

---

(7) Yildirim gulsen, droit des obligations, 4 éme éd. Bréal, 2010, paris 2010, p. 105.

(8) Yildirim gulsen, op. cit. p. 106.

(٩) د. عادل مبارك المطيرات أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظرية الضرورة والظروف الطارئة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥١ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

مفاد ذلك أن المدين يتسطيع أن يقوم بتنفيذ الإلتزام ولكن يحيق به ضرر شديد وخسارة فادحة، قد تقضى على كل نشاطه أو تعطل هذا النشاط.

ولذلك فإن إعتبارات العدالة توجب تدخل القاضي لإلغاء هذا العنت ووقف تنفيذ الإلتزام المرهق أو رده إلى الحدود المعقولة أو الإعفاء الجزئى من تنفيذه أو إلزام الدائن بدفع زيادة في الثمن(١٠).

إذن، تكون هناك مراجعة قضائية لإلتزامات الأطراف، وهذه المراجعة القضائية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على إستبعادها، والواقع كما يقول الفقه الفرنسي أن هذه تضحية ضرورية وذلك بالتضحية بواحد لانقاذ مائة.

إذن، هذه النظرية هي التعبير عن السياسة القانونية لتحقيق إعتبارات العدالة والمساواة.

المطلب الثانى

نظرية القوة القاهرة(١١)

يكون هناك قوة قاهرة في مجال العقد، إذا كان المتعاقد قد حال دون تنفيذه لإلتزامه حادث يخرج عن سيطرته ولا يستطيع الأطراف توقعه وفقاً للمجرى العادى للأمور وقت إبرام العقد، ولا يستطيع الأفراد أطراف العقد مجتمعين دفعه إذن القوة القاهرة هي صعوبة أو حادث خارجى عن الأطراف لا يستطيع الأطراف توقفه وقت إبرام العقد، هذا الحادث ليس من فعل الأطراف، وهو حادث ممتد نسبياً طوال فترة تنفيذ العقد، ويجعل تنفيذ العقد مستحيلاً استحالة مطلقة(١٢).

بناء على ذلك تتكون لقوة القاهرة من العناصر الآتية:

١- حادث فجائى غير متوقع.

٢- حادث فجائى ممتد نسبياً وغير ممكن الدفع.

---

(10) Thomas genicon, théorie de l'imprevision ou de l'imprévoyance, recueil dalloz, 2010, p. 24858 et s.

(11) Tunc, force majeire et absence de faute en matiére contractuelle R T D Civ. 1945, n° 15, p. 248.

(12) A. Tunc, force majeire et absence de faute en matiére contractuelle R T D Civ. 1945, n° 15, p. 248.

أولاً: الحادث الفجائى

لا يختلف تعريف الحادث الفجائى في الظروف الطارئة عن القوة القاهرة، ذلك أن العقد هو التوقع، ومن ثم إذا وقع حادث يمثل قوة قاهرة باعتباره غير متوقع وقت التعاقد سواء من فعل الغير أو الطبيعة أو السلطة العامة، فإنه يخل بتوقعات الأطراف.

إذن، تتفق القوة القاهرة مع الظروف الطارئة في أن الحادث في الحالتين لا يمكن توقعه وقت إبرام العقد ويقاس عدم التوقع بمعيار موضوعى هو معيار الرجل المعتاد وليس معيار الظروف الشخصية المرتبطة بالمتعاقد.

ويتم تقدير إمكانية التوقع أو عدم التوقع وقت إبرام العقد فهو الوقت الذى يقدم فيه المدين على الإلتزام وهو الوقت الذى يقدر فيه المدين ظروف تنفيذ إلتزامه أو إمكانية ذلك ويلاحظ أن المعيار الموضوعى يراعى فيه عنصر الزمان والمكان مثال ذلك تكرار الزلازل في اليابان أمر متوقع على خلاف الوضع في السعودية.

إذن، الحادث المكون للقوة القاهرة هو حادث غير متوقع يجعل تنفيذ الإلتزام غير ممكن أي يجعله مستحيلاً.

ثانياً: الحادث غير ممكن الدفع

بمعنى أنه ليس بالمستطاع تحمل أثره، فهو لا يؤدى إلى صعوبة التنفيذ ولكن يؤدى إلى استحالته.

والواقع أنه إذا إنقضى الإلتزام بسبب إستحالة تنفيذه، إنقضت معه الإلتزامات المقابلة وينفسخ العقد المقابل له.

إذن، تكون بصدد قوة قاهرة إذا كان هناك:

- حادث فجائى خارج عن سيطرة المدين مثل جائحة كورونا المستجد– ١٩.
- هذا يعنى أن هذا الحادث لا يمكن توقعه وقت إبرام العقد بناء على ذلك، فإن الحادث يجب أن يكون خارجى عن إرادة المتعاقدين كما أنه غير ممكن التوقع وقت إبرام العقد.

(ISSN: 2537 - 0758)

- هذا الحادث تكون له آثار تؤدى إلى إستحالة تنفيذ الإلتزام ذلك أن المدين بالإلتزام لا يستطيع ليس فقط توقع الحادث ولكن أيضاً لا يستطيع مقاومة هذا الحادث وآثاره، ولا يستطيع أن يتفادى هذه الآثار بموجب إجراءات ملائمة[١٣].

وبعد أن عرضنا عناصر الظروف الطارئة ومكونات القوة القاهرة نبحث في الفقرة التالية الوصف القانوني لجائحة كورونا.

الوصف القانوني لجائحة كورونا

لقد أصاب هذا الوباء العالم في مقتل، إذ نواجه جميعاً المجهول، ويستعد الكثير منا لفقد أحبائهم وليس هنا من مهرب إلا الاختباء أو الهروب وما أطلق عليه الحجر أو العزل المنزلى.

ما هو الوصف القانوني لهذه الجائحة؟

جائحة كورونا آفة أو فيروس أصاب المشرعين بشكل فجائى غير متوقع، مازال العالم يجهل مصدره، كما أن أرقى المؤسسات العلمية والبحثية عجزت عن التوصل لعلاج يوقف إنتشاره أو يقضى عليه.

- هذا الحادث الفجائى، هذا الحادث فخارج عن إرادة المتعاقدين في الروابط التعاقدية المختلفة.
- هذا الحادث غير ممكن الدفع أي لا يمكن تفادى آثاره جعل الناس تهرب من الشوراع، تهرب من المصانع، تهجر المزارع، توقف القطارات وتعطل حركة الطائرات.

يجب على المتعاقد إقامة الدليل على توافر شروط القوة القاهرة واستحالة أن يتخذ الإجراءات الملائمة التي تسمح بتنفيذ الإلتزامات ورابطة السببية بين كورونا وإستحالة تنفيذ الإلتزامات.

- وبالنسبة لعدم التوقع يكون من السهل إثبات هذا الشرط وذلك بالنسبة للعقود المبرمة قبل إنتشار الوباء، أما بالنسبة للعقود المبرمة بعد الوباء، فإنه يمكن أن يدفع التمسك بالقوة القاهرة عدم توافر شرط عدم التوقع.

---

(13) jean bascal bus, corona virus, force majeure et imprevision, www. Le monde de droit 20-4-2020.

مدة القوة القاهرة:

تنص المادة ٢/١٢١٨ من القانون المدنى الفرنسي: "أنه إذا كانت مدة العائق مؤقتة يمكن وقف تنفيذ الإلتزام، ما لم يكن التأخير الناتج عن ذلك يسوغ فسخ العقد، فإذا كان العائق أو المانع نهائياً يفسخ العقد بقوة القانون ويعفى الأطراف من إلتزاماتهم[١٤].

وإذا وضعت في العقد شروط متعلقة بالقوة القاهرة، فإنها تحدد مدة إذا إستمرت القوة القاهرة بعد هذا الأجل، يجوز لأى من الأطراف فسخ العقد، وذلك بعد فترة من المفاوضات لتفادى الفسخ".

- وقد يذهب البعض إلى القول بأن فيروس كورونا لا يكون قوة قاهرة ولكن يكون ظرف طارئ، ومن ثم يجوز للمشروعات الاستناد إلى نظرية الظروف الطارئة، مع العلم بأن الظروف الطارئة لا تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلاً بل مرهقاً للمدين، ولها من ثم أن تطلب من القضاء مراجعة العقد وتوفيق التزامات الطرفين.

رأى الباحثة:

الواقع أننا نؤكد أن:

- جائحة كورونا حدث غير متوقع كان العالم يسير سيره الطبيعى، وفجأة يظهر الوباء في الصين ثم يمتد إلى سائر دول العالم.
- أن هذا الحدث غير ممكن الدفع ولم يملك الإنسان بقواه وعلمه وأمواله إلا الهروب إلى الأمام والإختباء القسرى في المنازل.

بناء على ذلك، فإن هذا الوباء لو يستطع العلم وقفه حتى هذه اللحظة وأدى لتعطل كامل لكل المرافق العامة والأنشطة الصناعية والتجارية، إن له وصف القوة القاهرة.

ونبحث في المبحث التالى تطبيق هذا الأثر في مجال العقود الزمنية.

(14) jean passal bus, corona virus, force majeure et imprevision, op. cit, 18-3-2020.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثانى
العقود الزمنية

يعتبر الزمن عنصر مهما في العقود الزمنية، إذ أن عنصر الوقت يلعب دوراً مهماً في تحديد إلتزامات الأطراف، وهذه العقود عرفت بالعقود ممتدة التنفيذ، أو العقود الزمنية أو العقود المتراخية في التنفيذ.

وهذه العقود يؤثر الزمن في التنفيذها، إذ أنها يتم التنفيذ فيها خلال فترة زمنية طويلة وبالتالي فإن أداء العامل للعمل الموكل إليه لا يتم دفعة واحدة، بل يحتاج لوقت طويل يمتد إلى سنوات طويلة.

وكذلك فإن إلتزام المورد بأن يورد سلعاً أو خدمات إلى المورد إليه يتم خلال فترات زمنية، ومن هنا فإن إلتزامه يتأثر بالظروف المحيطة به سواء كانت ظروف طبيعية مثل الأمطار، الزلازل، البراكين أو ظروف صحية مثل قلة الأمراض أو انتشار مرض أو وباء معين أو ظروف سياسية مثل نظام الدولة الرأسمالى أو تحول الدولة نحو النظام الإشتراكى ومليها إلى السيطرة على أدوات الإنتاج.

وهذه العقود تضاف إلى المستقبل وذلك لأنه يمتد من حيث الزمان، فعقد التوريد إذن هو عقد يلتزم به أحد المتعاقدين أن يورد للمتعاقد الأخر شيئاً معيناً يتكرر مدة من الزمن[١٥].

وعقد التوريد محله منقول أي تريد أشياء منقولة وهو عقد رضائى وهو عقد يمتد من حيث الزمان[١٦].

ومن العقود الزمنية الهامة عقود إجارة المنقولات والعقارات والمحال التجارية وكذلك عقود الإنشاء إنشاء المباني وأماكن والوحدات الإدارية والمصانع والمطارات.

وعلى خلاف العقود الفورية، فإن العقود الزمنية تتأثر بالجوائح والظروف الطارئة والقوة الظاهرة التي تحدث أثناء تنفيذها والتي تنشأ بعد إبرام هذه العقود.

---

[١٥] د. عبد الرازق السنهورى، الوسيط في القانون المدنى، الجزء ٦، ص ١٦٧.

[١٦] أ. نمر صالح محمود درغامة، عقد التوريد في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح، نابلس فلسطين ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص ٧ وما بعدها.

بناء على ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: حكم القوة القاهرة في العقود الزمنية في القانون الوضعى.

المطلب الثانى: حكم القوة القاهرة في العقود الزمنية في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

حكم القوة القاهرة في العقود الزمنية في القانون الوضعى

عرضنا أن العقود تقسم من الناحية الزمنية إلى نوعين:

١ – العقود الفورية:

وهى العقود التي لا يستغرق تنفيذها حيزاً من الزمن، وتنفذ فوراً دون إرجاء مثال ذلك عقود بيع المواد الإستهلاكية، وعقود بيع المواد الغذائية.

وهذه العقود تتم في لحظة زمنية واحدة، ومن ثم لا تتأثر بالحوادث أو الجوائح اللاحقة على إبرامها[١٧].

غير أن العقود الفورية يجوز أن يتم تأخير تنفيذها إلى تاريخ لاحق لما بعد إبرامها، وفى هذه الحالة تخضع لأحكام القوة القاهرة الناتجة عن جائحة كورونا.

٢ – العقود الزمنية:

كما سبق أن أوضحنا أن الزمن عنصر هام في العقد المستمر أو الممتد أن أو العقد الزمنى.

بناء علي ذلك، فإن العقد الزمنى هو العقد الذى يستغرق تنفيذه فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر حسب الظروف والإتفاق ومن هذه العقود عقد إيجار الأماكن وعقد العمل حيث يكون الزمن وحدة لقياس أداء كل من الطرفين.

إذن، يكون الزمن مقياساً لتقدير محل العقد، لأن هناك أشياء لا يمكن تصورها إلا مقترنة بالزمن مثال ذلك المنفعة في عقد الإبحار، يكون الزمن عنصر جوهرى فيه لأنه يحدد مقدار المنفعة المعقود عليها.

---

[١٧] هزرشى عبد الرحمن، أثر العذر والجوائح على الإلتزامات العقدية في الفقه الإسلامي، مقارنة بنظرية الظروف الطارئة في القانون المدنى الجزائرى، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، ص ٦٤ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

وينقسم العقد الزمنى إلى عقد ذي تنفيذ مستمر كعقد الإيجار وعقد العمل لمدة معينة، وعقد ذي تنفيذ دورى كعقد التوريد وعقد الإيراد المؤبد.

وتتقابل الإلزامات في العقد الزمنى تقابلاً شبه تام في الوجود وفى جانب ما يتم تنفيذه في الجانب الآخر فالأجرة تقابل الانتفاع في عقد الإيجارة كما أن العمل المؤدى يقابل الأجر، والسلعة الموردة تقابل الثمن الذى يدفع فيها، وكل هذه الأداءات تعتمد على الزمن وهو الفترة الزمنية التي يستغرقها التنفيذ(١٨).

والأمر الهام المختار في هذا المبحث هو بيان تأثير هذا الوباء المستجد، وقد ايدنا باعتباره قوة قاهرة وبالتالي، هناك إستحالة في إستمرار المدين في تنفيذ إلتزامه(١٩).

ولذلك يعتبر إعفاء المدين من المسئولية عند عدم تنفيذ إلتزامه النتيجة المنطقية لتطبيق نظرية القوة القاهرة، وتكون هناك إستحالة تنفيذ، وذلك لأن الوباء مستمر غير أن الوباء لو كان يمكن التغلب عليه، لو افترضنا إمكانية ظهور علاج يمكن من مقاومة هذا الوباء، فإن هذه القوة القاهرة تتحول إلى ظرف طارئ، يمكن مقاومته بآرهاق المدين، ويحتاج الأمر إلى تدخل القاضي لرفع هذا الإرهاق وإعادة التوازن التعاقدى الذى إختل(٢٠).

هل يمكن توزيع هذه المخاطر ووضع شرط في العقد لمواجهتها؟

شرط مواجهة القوة القاهرة في العقد:

إن العقد هو عملية رضائية تخضع لمبدأ سلطان الإرادة ومع ذلك، فإن هذه الإرادة مقيدة بقيود النظام العام والآداب والقواعد الآمرة في القانون.

مفاد ذلك، لا يجوز للإرادة إلغاء سلطة القاضي في تعديل العقد في حالة إلى ظروف الطارئة أو القول باعتبار القوة القاهرة غير موجوده.

---

(١٨) د. عبد الحى حجازى، العقد المستمر دورى التنفيذ، القاهرة سنة ١٩٥٠، ص١٧ وما بعدها.

(١٩) د. عبد الحى حجازى، نظرية الإستحالة مقال منشور، مجلة قضايا الحكومة– مصر، س ٥٧ ع ٢، ١٩٦٣ ص ١٦٠ وما بعدها.

(20) Rose- Noelle Schultz, l'aménagement de la force majeure dans le contrat: essai de théórie gnénérale sur les clauses de force majeure dans les contrats internes et internatiounaux de longue terme. These. Poitiers 2012, p. 12 et s.

مع ذلك، يمكن للأطراف وضع إتفاق لتعديل وإدارة المخاطر المترتبة على القوة القاهرة، كما هو الوضع بالنسبة لجائحة كورونا[٢١].

لذلك قد يضع الأطراف نصاً في العقد لتخفيف آثار القوة القاهرة مثل وقف العقد أو تغيير الإلتزام الذى إستحال تنفيذه أو شروط تقييد المسئولية.

وفى جميع الأحوال، يجوز للأطراف الاتفاق على التخفيف من آثار القوة القاهرة مع خضوع ذلك لرقابة القاضي وعدم مخالفة القواعد الآمرة، وأهمها خضوع اتفاق الأطراف لرقابة الشريعة.

إذن، يستطيع الأطراف تعديل الأثر المبرئ للقوة القاهرة والأثر المقضى للإلتزام الواقع على المدين.

وبناء على ذلك، قد يتم الاتفاق على عدم إعفاء المدين من إلتزامه، والإكتفاء بالوقف المؤقت لهذا الإلتزام، وهذا الشروط تؤدى إلى المحافظة على القوة الإلزامية للعقد.

وتجدر الإشارة إلى أن ذل ليس فيه شبهة التضحية بالمدين لأن المدين دائن في ذات الوقت بالإلتزام المقابل الواقع على المتعاقد معه.

رأينا الخاص:

نسلم بأن القوة القاهرة تؤدى إلى انقضاء إلتزام المدين، ولكن نؤيد الأخذ بشرط القوة القاهرة والذى يمكن أن يستبدل أعضاء المدين بالوقف المؤقت لهذا التنفيذ أو بالأخرى، يكون الإعفاء إعفاء مؤقت، على أن يستأنف التنفيذ عند تراجع جائحة كورونا، ومن هنا نكون قد حافظنا على الروابط التعاقدية، ما لم يكن استمرار العقد لم يعد طبيعياً.

ونعرض لمواقف الحكومة السعودية التي واجهت هذه الأزمة بهذا المنطق.

المواجهة السعودية لكورونا في مجال العقود الممتدة:

قامت وزارة المالية السعودية بإتخاذ تدابير تصل إلى مائة وخمسين مليار ريال لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً من تبعات هذا الوباء وتشمل تأجيل المستحقات الحكومية.

---

[٢١] د. مروك أحمد، شرط إعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن يوسف بن خدة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، ٢٠١٤– ٢٠١٥، ص ٦٤، وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

- اعفاء الوافدين من غرامة إنتهاء الإقامة.
- رد رسوم تأشيرات العمل لأصحاب الأعمال التي لم تستخدم.
- رد تأشيرات الخروج التي لم تستخدم بسبب كورونا.
- تأجيل دفع ضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاثة شهور.
- تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات.
- الإعفاء من سداد رسوم القروض.
- تأجيل دفع رسوم الخدمات الحكومية.

وذلك حتى نهاية سنة ٢٠٢٠[٢٢].

كما أن رجال الأعمال قد قاموا بإعفاء المنشآت التجارية من الإيجارات وغيرها طوال فترة الوباء.

رأى الباحث:

يبدو أن الإدارة السعودية لم تستقر على الوصف القانوني لجائحة كورونا هل هي قوة قاهرة أم ظرف طارئ، إذ أن الدولة لم تعفى من الأعباء الحكومية واكتفت بتأجيل الوفاء بها.

ولكن القطاع الخاص كانت موافقه أكثر وضوحاً باعتبار الوباء قوة قاهرة ومن ثم جاءت قرارات رجال الأعمال بإعفاء إلى تأجرين من أداء الإيجارات المستحقة عليهم طوال فترة الجائحة.

ونعرض في المطلب التالى موقف الفقه الإسلامي من أثر القوة القاهرة متمثلة في كورونا المستجدة.

المطلب الثانى

موقف الفقه الإسلامي من أثر القوة القاهرة كورونا المستجدة

تأخذ المملكة العربية السعودية بالمذهب الحنبلى أي مذهب الإمام أحمد بن حنبل وهو مذهب واقعى عملى[٢٣]، ويرى فقهاء المذهب أن الجائحة هي كل آفة لا صنع لآدمى فيها كالريح والبرد والجراد.

(22) www. Skynewsarsbia. Com. 20 mars 2020.

وفى عموم الفقه الإسلامي، فإن الجائحة هي ما لا يستطيع دفعه ولا تضمينه إذا أتلف أو انقص الغموض قبل تمامه.

وقد ورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الثمار قبل صلاحها فإذا هلكت قبل ذلك فهى على المالك.

فإذا به صلاحها وهلكت وتم التسليم فهى تهلك على المشترى. فإذا لم يتم التسليم يقع الهلاك على البائع باعتباره من ضمان البائع.

وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهى؟ مال: تحمر: قال أرأريت إن منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه[٢٤].

إذن، يتفق جمهور الفقهاء على أن القوة القاهرة تعفى المدين من التزامه، كما أن تبعة الهلاك تقع على البائع قبل التسليم[٢٥].

كما أن القرآن الكريم نهى عن أكل المال بالباطل (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...)[٢٦].

ويدخل في ذلك بالضرورة إعفاء المدين من التزامه في حالة القوة القاهرة وسقوط الإلتزام المقابل لإلتزام المدين لإستحالة تنفيذه.

وقد روى الأئمة أحمد ويحيى بن معين وعلى بن حرب عن سفيان بن عينيه، عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر ومسلم في صحيحه وأبو داود والنسائى وابن ماجة أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أمر بوضع الجوائح.

كما أن حديث جابر رضى الله عنه: قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق".

---

[٢٣] هزرش عبد الرحمان، أثر العذر والجوائح على الإلتزامات العقدية في الفقه الإسلامي مقارنة بنظرية الظروف الطارئة في القانون المجنى الجزائرى، مرجع سبق ذكره ص ١٣.

[٢٤] البخارى كتاب البيوع– في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

[٢٥] هزرش عبد الرحمن، أثر الجوائح في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

[٢٦] سورة النساء، آية ٢٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبناء على ذلك فإن ما يصدق على بيع الثمار على الشجر بعد صلاحها يصدق على إجارة الأماكن، إذ أن كل منهما يلزم البائع بتسليم الأشجار والأماكن للحصول على المنفعة، ويقع على البائع ضمان الثمار قبل تسليمها، وكذلك يضمن المؤجر الأماكن قبل تسليمها، لذلك دل القياس على وجوب وضع الجوائح أي أنها تعفى من الإلتزام[٢٧].

وقد طبق القضاء السعودى نظرية الظروف الطارئة وهى قريبة الشبه من نظرية القوة القاهرة في حكم ديوان المظالم الصادر في القضية رقم ١٢٩ق لسنة ١٣٩٨هـ لتعويض الشركة من ارتفاع الأسعار، إذن ذلك ناتج عن صعوبات مادية غير متوقعة، بسبب ظروف طارئة خارجة عن إرادة المتعاقدين[٢٨].

كما نصت المجلة العدلية وهى بمثابة القانون المدنى في الدولة العثمانية في المادة ٤٤٣٢ على جواز فسخ الإجارة عند حدوث مانع لإجراء موجب العقد، وقد انحصرت تطبيقات نظرية الظروف الطارئة في حدود ما يعتبره فقهاء المذهب الحنفى عذراً في فسخ الإجارة[٢٩].

ويجب لتطبيق نظرية الظروف الطارئة أو القوة القاهرة بجانب العناصر المكونة للقوة القاهرة أو للظروف الطارئة أن يكون العقد من عقود المدة أي يكون تنفيذ العقد متراخياً وهذا الشرط يستفاد من طبيعة أحكام الجوائح وأن تحدث بعد إبرام العقد جائحة عادة تصيب المعقود عليه مثل السموم والأمراض وألا يمكن التحفظ من تلك الجائحة ألا يمكن مقاومتها، ويستفاد ذلك من كونها من فعل السماء أو لا يمكن التصدي لها إن كانت من فعل البشر[٣٠].

---

[٢٧] إبراهيم بن عبد الحليم العبد اللطيف، الظروف الطارئة وأثرها على العقود الزمنية في الفقه والنظام، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ، ص ١٧.

[٢٨] إبراهيم بن عبد الحليم العبد اللطيف، الرسالة السابق ذكرها ص ٢١.

[٢٩] د. محمد رشيد قبانى، نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعى، مجلة المجمع الفقهى الإسلامي، يصدرها المجمع الفقهى الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، س٢ ع٢ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٦٤.

[٣٠] د. محمد رشيد قبانى، نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

والجزاء في الجائحة هو أعفاء المدين من التزامه بأن يعفى المتعاقد من الإلتزام المقابل[٣١].

إذن، تعد القوة القاهرة سبب أجنبى لا يد للمدين فيه فهى أمر من الله أو كل حادث لا صنع للآدمى فيه كالريح والبرد والجراد أو هي أمر ليس في الإمكان الاحتراز منه ولا في الوسع توقعه ويجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلاً[٣٢].

رأى الباحث:

نرى أن المملكة العربية السعودية رائدة تطبيق الشريعة الإسلامية، ولا عجب، فهى أرض أرض الرسالة، ولذلك فهى تقر بما انتهى إليه الفقه الإسلامي من تطبيق نظرية الجوائح أو الاعذار أي نظرية القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة.

من ناحية أخرى، فإن الدليل العملى هو الأوامر الملكية بالحظر الكامل للتجوال وفى ١٤٤١/٨/١٩هـ.

وقرار تعطيل أحكام حبس المدين في الدين الخاص في ٢٠٢٠/٤/٧ وإلزام البنوك بتأجيل سداد القروض لمدة ثلاثة شهور.

إذن، نحن أزاء قوة قاهرة، وفقاً للنظام السعودى والشريعة الإسلامية.

خاتمة ونتائج:

يمكن أن نخلص مما سبق بالملاحظات والنتائج الآتية:

١- أن البشرية بدت بائسة ضعيفة، لا شيء يستردهنها أمام الجائحة المسماة كورونا، وبدا واضحاً عدم وجود تضامن دولى وإنهيار للنظام الدولى، فضلاً عن ضواء العلوم التي توصل إليها الإنسان.

ولذلك يدعو إلى تعميق الدراسات المتعلقة بصحة الإنسان بدلاً من التركيز على تدمير الإنسان.

٢- أن هذه الجائحة تمثل قوة قاهرة:

---

[٣١] المرجع السابق ص ١٧٠.

[٣٢] د. عبد الرازق السنهورى، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، جـ ٦، ص ١٧٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

- فهى حدث غير متوقع.
- وحدت غير ممكن الدفع.

ويترتب على هذا الحدث إعفاء المدين من أداء إلتزامه، مع ملاحظة أننا نميل إلى ضرورة الأخذ بشروط القوة القاهرة لتوزيع أعباء هذا الخطر، وإعفاء المدين من التزامه على أن يكون هذا الإعفاء فترة الجائحة وتعود الرابطة التعاقدية إلى سيرها الطبيعى فور إنتهاء هذا الوباء.

٣- أن هذا الأثر يمس العقود الزمنية الممتد في التنفيذ من حيث الزمان مثل عقود الإجارة، العمل، المقاولات، عقود توريد السلع والخدمات.

٤- نؤيد ما قام به النظام الحاكم السعودى في تطبيق أثارة القوة القاهرة والإعفاء من رسوم الخدمات وتأجيل القروض إلى ما بعد زوال الغمة، باعتبار أن ذلك يتفق مع الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى.

٥- حان الوقت لإنشاء منظمة عالمية تقوم على تساوى الأصوات بين الدول وتكون لها سلطة التدخل في الدول الموبوءة وتقديم العون العاجل لها، وتكون مزورة بكل الإمكانات المادية اللازمة، ولديها أجهزة لدراسة الأوبئة والكوارث الطبيعية أو التي تقع بفعل الإنسان، وتكون مستقلة من الأمم المتحدة.

قائمة بأهم المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١- **د. إبراهيم بن عبد الحليم العبد اللطيف**، الظروف الطارئة وأثرها على العقود الزمنية في الفقه والنظام، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ.

٢- **د. حمون أنيسة، بوزيد لويزة**، حدود القوة الملزمة للعقد، الظرف الطارئ، الشرط التعسفى، جامعة مولود معمرى، تيزى وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٣- **د. عادل مبارك المطيرات**، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظرية الضرورة والظروف الطارئة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٤- **د. عبد الحى حجازى**، العقد المستمر دورى التنفيذ، القاهرة سنة ١٩٥٠، ص١٧ وما بعدها.
- نظرية الإستحالة، مقال منشور بمجلة قضايا الحكومة- مصري س٧، ع٢، ١٩٦٣.
٥- **د. عبد الرازق السنهورى**، الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد، نظرية الظروف الطارئة بوجه عام، ج١، ط٣، الجديدة، منشورات الحلبى الحقوقية، لبنان، ص٧٠٥.
٦- **د. محمد محى الدين إبراهيم سليم**، نظرية الظروف الطارئة بين القانون المدنى والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦.
٧- **د. مروك أحمد**، شرط إعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن يوسف بن خدة، رسالة دكتوراه، ٢٠١٤- ٢٠١٥.
٨- **أ. نمر صالح محمود درغامة**، عقد التوريد في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح، نابلس فلسطين ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٩- مصادر الحق في الفقه الإسلامي، جـ٦.
١٠- **هزرشى عبد الرحمن**، أثر العذر والجوائح على الإلتزامات العقدية في الفقه الإسلامي، مقارنة بنظرية الظروف الطارئة في القانون المدنى الجزائرى، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

1- Jean bascal bus, corona virus, force majeure et imprevision, www. Le monde de droit 20-4-2020.
2- Rose- Noelle Schultz, l'aménagement de la force majeure dans le contrat: essai de théórie gnénérale sur les clauses de force majeure dans les contrats internes et internatiounaux de longue terme. These. Poitiers 2012,
3- Rochfel Ibare, l'amenagement de la force majeure dans le contrat, these, poitiers, 2012.

(ISSN: 2537 - 0758)

4- A. Tunc, force majeire et absence de faute en matiére contractuelle R T D Civ. 1945.
5- Thomas genicon, théorie de l'imprevision ou de l'imprévoyance, recueil dalloz, 2010.
6- Yildirim gulsen, droit des obligations, 4 éme éd. Bréal, 2010, Paris 2010.
7- Les dangers du corona virus: 17-4-2020 .journal des femmes. Fr.